المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
لجهة الدار البيضاء سطات يشيد بالحصيلة ويصادق بالإجماع على:

- برنامج العمل الجهوي برسم سنة2022
- ميزانية الأكاديمية لسنة 2022
- عقد نجاعة الأداء 2022-2024
- البرنامج الجهوي للتكوين المستمر

صادق أعضاء المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء سطات اليوم السبت 18 دجنبر 2021 بالإجماع على برنامجي العمل وميزانية الأكاديمية لسنة 2022، وعقد نجاعة الأداء 2022-2024، والبرنامج الجهوي للتكون المستمر، وذلك خلال أشغال الدورة العادية للمجلس الإداري للأكاديمية برسم سنة 2021 التي ترأس أشغالها، السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بحضور السيد والي الجهة، والسيدة والسادة عمال عمالات وأقاليم الجهة، والسيد رئيس مجلس الجهة، والسيد الكاتب العام للوزارة، والسيدات والسادة أعضاء المجلس الإداري.

في بداية أشغال الدورة ألقى السيد محمد عزيز الوكيلي المدير المساعد بهذه الأكاديمية كلمة ترحيبية، استهلها بالتذكير بالسياقات والموجهات التي أطرت أشغال هذه الدورة، ومن أهمها، بداية استعادة المنظومة الجهوية للتربية والتكوين عافيتها وانطلاقها نحو آفاق واعدة كانت مسطرة قبل الظهور المفاجئ للوباء، كما أن هذه الدورة تنعقد في سياق تحقيق الأكاديمية لحصيلة جيدة على مستوى تنزيل المشاريع الاستراتيجية لتفعيل القانون الإطار، بمنهجية تشاركية ووتيرة إنجاز تصاعدية، وتزامن ذلك مع صدور النموذج التنموي الجديد

لبلادنا؛ مما يستدعي تكثيف الجهود، والقيام بالمراجعات والملاءمات الضرورية لتحقيق النهضة التربوية المنشودة.

إثر ذلك، تناول الكلمة السيد شكيب بنموسى وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة رئيس المجلس الإداري للأكاديمية، أشاد في مستهلها بجهود الأطر الإدارية والتربوية بالجهة، من أجل إنجاح الأوراش والمشاريع التربوية المبرمجة، مؤكدا أن التحدي المطروح اليوم يكمن في تسريع وتيرة تحول المدرسة المغربية حتى تستجيب لمعايير الجودة بالموازاة مع تحقيق قفزة نوعية في التقليص الجذري من الهدر المدرسي، وتعزيز الإنصاف على المستويين المجالي والاجتماعي، مشددا على أن هذا الطموح، يتطلب إعادة ترتيب الأولويات، من خلال التركيز على التدابير ذات الأثر في جودة التعلمات والمشاريع التحولية، وفق مقاربة جديدة لقيادة التغيير، حاثا، في ختام كلمته، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين على غرار باقي الأكاديميات، من أجل بلوغ النجاعة والفعالية، على مزيد من التبني الشامل للبرمجة المندمجة والمتعددة السنوات؛ بما يتناسب مع الترتيب الأمثل للأولويات وهندسة تفعيلها ومتابعة تحقيق غاياتها وأهدافها وذلك ضمن رؤية استباقية تأخذ بعين الاعتبار استدامة الموارد المالية من خلال تعضيد الموارد الذاتية بمساهمات الشركاء والمتدخلين خاصة الجماعات الترابية والسلطات المحلية وغيرهم من الفاعلين ذووي الاسهام البناء والإيجابي في الارتقاء بالمنظومة التربوية على المستوى الترابي.

بعد ذلك، قدم السيد والي جهة الدار البيضاء سطات مداخلة، تمحورت حول أهمية الأوراش التربوية المهيكلة المفتوحة على صعيد الجهة، ومنها: مخطط تنمية الدار البيضاء الكبرى 2015-20220، والبرنامج الجهوي لتعميم وتجويد التعليم الأولي في أفق سنة 2025، بما في ذلك تأهيل التعليم الأولي غير المهيكل، إذ وضعت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء سطات خطة جهوية لتأهيل التعليم الأولي غير المهيكل، في إطار لجنة القيادة الجهوية، برئاسة والي جهة الدار البيضاء سطات، طبقا لمقرر ولائي، وسعت هذه الخطة إلى رصد وتشخيص الواقع المادي والتربوي لبنيات التعليم الأولي غير المهيكل، وتحديد نوع وطبيعة التدخل لتأهيل بنيات التعليم الأولي غير المهيكل التي لا تستجيب للمعايير المرجعية، ودعم ومواكبة مشاريع تأهيل بنيات التعليم الأولي غير المهيكل، وتوفير شروط النجاح ومستلزماته، مشيرا إلى صدور قرار ولائي، بموجبه تم إحداث لجنة جهوية لتنسيق وتتبع تنزيل مشاريع تفعيل القانون الإطار رقم51.17 في الجوانب ذات الصلة، من أجل ضمان التقائية بين القطاعات المعنية تتسم بالفعالية والنجاعة المطلوبتين، مؤكدا أن الاستثمار في التربية استثمار في المستقبل؛ وهو ما يستوجب اعتماد مقاربة ذات بعد استراتيجي تقوم على إشراك كل القطاعات والفاعلين في هذا الإطار من سلطات محلية، وجماعات ترابية، وأكاديمية، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، ونسيج إعلامي، وقد اغتنم السيد الوالي الفرصة ليزجي شكره وتقديره لكل المتدخلين في المجال، داعيا إياهم إلى مزيد من التعبئة والانخراط من أجل إنجاح هذه الأوراش،

على طريق كسب رهان الجودة كما دعت إلى ذلك الرؤية الاستراتيجية للإصلاح2015-2030، ومقتضيات القانون الإطار51.17، وكذا النموذج التنموي الجديد الذي جعل قطاع التربية والتعليم في صدارة الأولويات الوطنية، واعتبره قاطرة بلادنا نحو مجتمع المعرفة، ومصاف الدول الرائدة في مجال التربية والتعليم.

إثر ذلك، تلا مقررو اللجن المنبثقة عن أشغال المجلس الإداري التوصيات والخلاصات التي انتهوا إليها، مشيدين بالحصيلة المثمرة للأكاديمية برسم سنة 2021، ومنوهين ببرنامج العمل الواعد برسم سنة2022، متوجهين بالشكر لكل المتدخلين والفاعلين على دورهم ومشاركتهم في هذا المنجز.

مباشرة بعد ذلك، استمع المجلس إلى عرض الأكاديمية الذي قدمه السيد عبد المومن طالب مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء سطات؛ وتمحور حول الحصيلة المرحلية لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية لتنزيل مقتضيات القانون الإطار برسم سنة 2021، ومشروع برنامج العمل الجهوي ومشروع ميزانية 2022، وعقد نجاعة الأداء 2022-2024 والبرنامج الجهوي للتكوين المستمر، حيث قدم السيد المدير خلال هذا العرض معطيات ومؤشرات تدل على التقدم الملحوظ في المؤشرات الجهوية الخاصة بالإنصاف، والجودة، والارتقاء، ولاسيما مجال الشراكة الذي تميزت به الأكاديمية وطنيا، إذ تعتبر الأولى في تعبئة الموارد المالية الذاتية عن طريق الشراكة؛ مما مكن من توفير تمويلات خارجية بلغت 551 مليون درهم بزيادة تفوق 229في المائة مقارنة مع سنة 2017، وهو إنجاز استحق إشادة وتنويها من لدن أعضاء المجلس، إذ من شأن ذلك أن يسهم في تسريع وتيرة إنجاز المشاريع والأوراش المفتوحة على صعيد الجهة. وفي أعقاب ذلك، وبعد مناقشة مستفيضة لمضامين هذا العرض، ثمن أعضاء المجلس الحصيلة المحققة، وصادق بالإجماع على برنامج العمل الجهوي برسم سنة2022 وميزانية الأكاديمية لسنة 2022، وعقد نجاعة الأداء 2022-2024 وكذا البرنامج الجهوي للتكوين المستمر.

وعلى هامش أشغال الدورة العادية، تم التوقيع على اتفاقيات للشراكة بين عمالة إقليم النواصر، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء سطات، ومؤسسة السقاط تروم إنجاز مشروع بناء ثلاث مؤسسات تعليمية بجماعات كل من دار بوعزة، وأولاد صالح، وبوسكورة بالمديرية الإقليمية النواصر، من أجل توسيع العرض المدرسي بهذه المديرية وتحقيق الزامية الولوج وضمان تكافؤ الفرص.

هذا، واختتمت أشغال الدورة العادية ببرقية ولاء وإخلاص، مرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.